



Contemporary Political and Social Transformations and the Position of Islamic Sharia Towards Them

Assistant Professor Doctor. AbdulJabbar Hameed Saleh Shaheen

University of Anbar /Al-Qaim College of Education/Department of

Qur'anic Sciences and Islamic Education.

Email : eq.abduljabbar@uoanbar.edu.iq

Phone : ٠٧٨٢٤٨٦١٦٠٦

Abstract:

Transformation is a feature of life, and it is necessary in the lives of individuals and groups, so Islamic law has addressed various social and political situations in its rulings and legislations, as it sets general rules and fixed values related to justice, consultation, individual rights, and directing society towards goodness. In light of modern transformations, Sharia seeks in its general framework to adapt rulings to variables without deviating from the basic principles.

The research came to study social and political transformations and the position of Islamic law towards them, trying to know the way of Sharia in dealing with these transformations and confronting them, based on the laws and rulings drawn by the Holy Quran and the Sunnah of the Prophet, and this opened the way more to learn about the methods and ways in which Sharia dealt with these transformations, which prompted a re-reading of Islamic systems and laws in light of the changes that have affected



modern man socially and politically, and this is what gave the research its intellectual and cognitive importance, and granted it uniqueness, given that it studies Sharia and applies its rulings according to the new transformations in human life, and the research relied on the descriptive analytical method.

Keywords: Islam, Sharia, transformation, social, political.





التحولات السياسية والاجتماعية المعاصرة

وموقفُ الشريعة الإسلامية منها

أ.م.د. عبد الجبار حميد صالح

جامعة الأنبار – كلية التربية القائم

إيميل: eq.abduljabbar@uoanbar.edu.iq

هـ / ٠٧٨٢٤٨٦١٦٠٦

الملخص:

إنَّ التحول سمة الحياة، وهو ضروري في حياة الأفراد والجماعات، لذلك اهتمت الشريعة الإسلامية - في أحكامها وتشريعاتها - بمختلف الحالات الاجتماعية والسياسية، فهي تضع قواعد عامة، وقيماً ثابتة، تتعلق بالعدل والشورى وحقوق الأفراد، وتوجيه المجتمع نحو الخير. وتسعى الشريعة - في إطارها العام وفي ظل التحولات الحديثة - إلى تكييف الأحكام مع المتغيرات، دون الخروج عن المبادئ الأساسية.

وجاء البحث واصفاً ومحللاً؛ ليعرض دراسة التحولات الاجتماعية والسياسية، وموقف الشريعة الإسلامية منها، محاولاً معرفة طريقه الشريعة في معالجة هذه التحولات، ومواجهتها، وذلك انطلاقاً من القوانين والأحكام التي رسمها القرآن الكريم، والسنة النبوية، وهذا ما فتح المجال بصورة كبيرة للتعرف على الأساليب والطرق التي تعاملت فيها الشريعة مع هذه التحولات؛ مما دفع إلى إعادة قراءة الأنظمة والقوانين الإسلامية، وذلك في ضوء التغيرات التي أصابت الإنسان الحديث اجتماعياً وسياسياً، وهذا ما أعطى للبحث أهميته الفكرية والمعرفية، ومنحه التفرد؛ نظراً لأنه يدرس الشريعة، ويطبق أحكامها وفق ما يستجد في حياة الإنسان من تحولات.

الكلمات المفتاحية: إسلام، شريعة، تحول، اجتماعي، سياسي.



التحولات السياسية والاجتماعية المعاصرة، وموقفُ الشريعة الإسلامية منها

أ.م.د. عبد الجبار حميد صالح

جامعة الأنبار - كلية التربية القائم

المقدمة

إن فهم التحولات يساعد في صياغة استراتيجيات فعالة للتعامل مع التحديات المستقبلية، وتحقيق التنمية المستدامة، ويسهم في تجنب الانزلاق إلى المشاكل والصراعات الاجتماعية والسياسية. لذلك، فإن دراسة هذه التحولات وتحليل موقف الشريعة الإسلامية منها تعد ضرورة ؛ لفهم الواقع الاجتماعي والسياسي، وتحديد السبل المناسبة لمواجهة التحديات، والمخاطر التي تنطوي عليها.

ويكتسب الدين دوراً مهماً في مختلف الجوانب الثقافية والاجتماعية والسياسية، بوصفه جزءاً لا يتجزأ من هوية الإنسان، وعن طريقه يتم تحديد القيم الأخلاقية السامية، وهو يحتل المرتبة الأولى في توجيه الأفراد ومساعدتهم على تجاوز الصعوبات، والصعوبات التي يواجهها المرء ما هي إلا تحولات واجتماعية وسياسية تصيبه وتصيب مجتمعه وقيمه، وإن التغييرات التي تعزى المجتمع وتوجه سياساته، فيها صعوبة وقسوة وتعرض الإنسان الى التشظي والتشتت، إن لم يتمسك بالثوابت والمبادئ التي تحميه من الضياع، ولعل الشريعة الإسلامية وما سنته للإنسان من مبادئ وقيم، قد شكلت عاملاً حاسماً في التصدي لهذه التحولات ومواجهتها، ولبس هذا وحسب، وإنما وفي تخويرها لصالح تطوير المجتمع الإسلامي.

مشكلة البحث:

ينطلق البحث من مشكلة رئيسة، مفادها التساؤلات الآتية :

- ما أثر التحولات السياسية والاجتماعية في المجتمع العربي ودور الشريعة فيها.؟ ومن هنا تظهر قضايا فرعية بما يأتي:

- ما مفهوم الشريعة الإسلامية؟

- ما مفهوم التحولات الاجتماعية.؟ وما مفهوم التحولات السياسية.

- ما طبيعة العلاقة بين الدين وتلك التحولات؟



كيف نظرت الشريعة الإسلامية لهذه التحولات، وكيف تفاعلت معها؟
أهمية البحث

يعد هذا الموضوع ذا أهمية بالغة نظرًا لتأثيره على الحياة الاجتماعية والسياسية والثقافية في المجتمعات الإسلامية وغير الإسلامية على حد سواء. وعن طريق دراسة هذه التحولات، يمكن فهم التأثيرات الإيجابية والسلبية والبحث عن سبل التعامل معها بطريقة تتوافق مع القيم الإسلامية والمبادئ التوجيهية، وفضلاً عن ذلك فإنه من المهم فهم موقف الشريعة الإسلامية من هذه التحولات وكيفية التعامل معها وتوجيه المجتمع نحو النهوض والتطور بشكل مستدام.

ويمكن تلخيص ذلك بما يأتي:

- ❖ بالإضافة إلى المكتبة البحثية في مجال التحولات السياسية والاجتماعية وتفاعل الشريعة معها.
- ❖ إلقاء الضوء على بعض مظاهر تلك التحولات.
- ❖ بيان أثر تلك التحولات.
- ❖ تتمثل أهمية دراسة تفاعل الشريعة الإسلامية مع التحولات المجتمعية في فهم كيفية تكيف الشريعة مع التحديات والمتغيرات في المجتمع، سواء الاقتصادية أو التكنولوجية أو غيرها .
- ❖ تساهم في تقديم توصيات حول كيفية التعامل مع هذه التحولات وضمان استمرارية تأثير الشريعة الإسلامية في توجيه حياة الناس وتنظيم المجتمع.

تساؤلات البحث :

تسعى هذه الدراسة للإجابة عن الأسئلة الآتية :

- ما مفهوم التحولات السياسية والاجتماعية؟
- كيف تعاملت الشريعة مع تلك التحولات؟

منهج البحث:

اتخذ هذا البحث المنهج الوصفي التحليلي، وذلك في محاولة لرصد التحولات الاجتماعية والسياسية وكيف تفاعلت الشريعة الإسلامية معها.



هدف البحث: بيان أهمية ظاهرة التحوّلات عامة، والتحوّلات الاجتماعية والسياسية خاصة، ورصد حضورها في الواقع الإسلامي، وذلك عن طريق إعادة قراءة نصوص التشريع في ضوء المستجدات الراهنة، وهذا ما يكسب البحث جدة وأصالة.

الدراسات السابقة:

اعتمد البحث على مجموعة من الدراسات لعلّ أبرزها:

- خصوصية النظام السياسي في الإسلام، رمزي محمد دارزه، وهو بحث يدرس نظام التشريع السياسي في الدين الاسلامي وأهميته، ولا سيما نظام الشورى.

- المجتمع العربي في القرن العشرين بحث في تغير الأحوال والعلاقات، حليم بركات، ويدرس مفهوم التحوّل وتأثيره على المجتمع العربي في العصر الحديث.

خطة البحث: اقتضت طبيعة البحث أن يقسم على مقدمة تضمنت إشكالية البحث، وأهميته، وأهدافه، ومنهجه، والدراسات السابقة.

وقد تبع هذه المقدمة ثلاثة مباحث:

المبحث الأول: مفهوم الشريعة الإسلامية والتحوّلات الاجتماعية والسياسية.

المطلب الأول: مفهوم الشريعة الإسلامية.

المطلب الثاني: مفهوم التحوّلات السياسية والاجتماعية.

المبحث الثاني: التحوّلات السياسية وموقف الشريعة الإسلامية منها.

المطلب الأول: نماذج من التحوّلات السياسية.

المطلب الثاني: موقف الشريعة من التحوّلات السياسية.

المبحث الثالث: التحوّلات الاجتماعية وموقف الشريعة الإسلامية منها.

المطلب الأول: نماذج من التحوّلات الاجتماعية.

المطلب الثاني: موقف الشريعة الإسلامية من التحوّلات الاجتماعية.



المبحث الأول : مفهوم الشريعة الإسلامية والتحولت الاجتماعية والسياسية.

إنّ دراسة التحولات الاجتماعية والسياسية ومعرفة موقف الشريعة الإسلامية منها، تتطلب أولاً التعريف بمفهوم الشريعة الإسلامية، وكيف تستمد قوانينها وأحكامها من القرآن الكريم، والسنة النبوية الشريفة، وذلك بهدف التعرف على الأساليب التي اتبعتها الشريعة الإسلامية في التصدي لمختلف الأزمات التي تواجه الشعوب، من جهة، وتحويلها بما ينسجم مع المبادئ والعقائد الدينية السامية من جهة ثانية^(١). وتتطلب ثانياً، التعريف بمفهوم التحولات التي تصيب المجتمعات، وبيان آثارها الإيجابية، والسلبية.؟ وكيف تتعامل الشريعة مع ذلك.؟

المطلب الأول: مفهوم الشريعة الإسلامية.

قبل الدّخول في دراسة الشريعة الإسلامية، لابدّ من التعرف على مفهومي الشريعة أولاً والإسلام ثانياً، لأنهما يدخلان في صميم البحث.

فالشريعة الإسلامية مركب من لفظين هما : الشريعة والإسلام، فعندما أضفنا لفظة الشريعة إلى الإسلام، أصبحت الشريعة مختصةً بدين محدد وهو الدين الإسلامي.

أولاً: الشريعة لغة واصطلاحاً:

١ - الشريعة لغة: مشتقة من الفعل الثلاثي شرع.

جاء في لسان العرب: الشرعة والشريعة في كلام العرب: مشرعة الماء وهو مورد الشاربة التي يشربها الناس فيشربون منها ويستقون، وربما شرعوها دواجم حتى شرعها وتشرب منها، والعرب لا تسميها شريعة حتى يكون الماء عدداً لانقطاع له، ويكون ظاهراً معيناً لا يسقى بالرشا.

وإذا كان من السماء والأمطار فهو الكرع.

وفي اللسان أيضاً الشريعة والشرع، المواضع التي ينحدر إلى الماء منها.

(١) خلف، عبد الجواد، التشريع الإسلامي، جذوره الحضارية، وأدواته التاريخية، دار البيان، ط ١، ٢٠٠٣، ص ١٧٣.



وَشَرَعَ الشَّيْءَ: أَعْلَاهُ وَأَظْهَرُهُ، قَالَ تَعَالَى: ﴿شَرَعَ لَكُمْ مِنَ الدِّينِ مَا وَصَّى بِهِ نُوحًا وَالَّذِي أَوْحَيْنَا إِلَيْكَ وَمَا وَصَّيْنَا بِهِ إِبْرَاهِيمَ وَمُوسَى وَعِيسَى أَنْ أَقِيمُوا الدِّينَ وَلَا تَتَفَرَّقُوا فِيهِ كَبُرَ عَلَى الْمُشْرِكِينَ مَا تَدْعُوهُمْ إِلَيْهِ اللَّهُ يَجْتَبِي إِلَيْهِ مَنْ يَشَاءُ وَيَهْدِي إِلَيْهِ مَنْ يُنِيبُ﴾ الإسراء، آية ١٣

وفي المعجم الوسيط التشريع: سنّ القوانين.

والشريعة ما شرّعه الله لعباده من العقائد والأحكام والطريقة، وفي التنزيل العزيز: "ثم جعلناك على شريعة من الأمر فاتبعها" أي على ديني، أو ملة.

ومورد الماء الذي يستقي منه بلا رشاء^(١)، تطلق الشريعة أيضاً على الطريق المستقيم، ومنه ما قاله الله تعالى في كتابه العزيز: "ثم جعلناك على شريعة من الأمر فاتبعها ولا تتبع أهواء الذين لا يعلمون" الجاثية، آية ١٨ أي على الطريق الواضح، الذي لا اعوجاج فيه.

٢- الشريعة اصطلاحاً: ما شرّعه الله لعباده من الدين، وقد شرع لهم شرعاً أي سنّ لهم طريقة، فالشريعة والشرعة: ما سنّ الله من الدين وأمر به، كالصلاة والصوم والحج، وسائر أعمال البر، فالشريعة: هي الائتثار بالتزام العبودية، وهي الطريق في الدين^(٢)، وعرفها ابن حزم قائلاً: "الشريعة ما شرّعه الله تعالى على لسان نبيه صلى الله عليه وسلم في الديانة، وعلى ألسنة الأنبياء عليهم السلام قبله والحكم منها للناسخ"^(٣).

وعرفها آخرون بأنها: "وضع إلهي يسوق ذوي العقول باختيارهم المحمود إلى الخير بالذات، وهو ما يصلحهم في معاشهم ومعادهم، فإنّ الوضع الإلهي هو الأحكام التي جاءت بها نبي من الأنبياء عليهم السلام"^(٤)، التشريع هو: سنّ القوانين إنشاء الأحكام، وبيانها بواسطة الرسل، الذين بلغوا الوحي عن الله تعالى.

أمّا نشأة الشرائع الإلهية فتعود إلى تاريخ مغرق في القدم، وترافق نبي الله (آدم عليه السلام) منذ هبوطه من الجنة وما بعد ذلك، فنشوء الشرائع الإلهية بدأ مع سيدنا آدم.

ثانياً: الإسلام لغة واصطلاحاً.

(١) مصطفى، إبراهيم، وآخرون، المعجم الوسيط، مكتبة النوي، دمشق، ط ٣، مادة شرع.

(٢) الجرجاني، علي، التعريفات، مكتبة لبنان، بيروت، ١٩٨٥ ص ١٣٧.

(٣) ينظر: ابن حزم الظاهري، الإحكام في أصول الأحكام، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان (١/ ٤٢١).

(٤) التهانوي، كشاف اصطلاحات الفنون (٢/ ١٢٩).



١- المعنى اللغوي: إنّ البحث في المعاجم اللغوية: في لسان العرب لابن منظور، والصحاح للجوهري والمصباح المنير للفيومي، تفيد أنّ معنى (السلم) بكسر والسين الحجارّة الصلبة، وقد سميت بهذا الاسم لأنها سليمة من الرخاوة.

والسّلم بفتح السين واللام: هو شجر له شوك، وربّما سمي بهذا الاسم لأنه يسلم من الآفات، وهذه المعاني تتضمن معنى التطهر من الشوائب، الباطنة منها والظاهرة.
وفي معاجم اللغة :

- السّلم والسلامة والسّلام، تكون بمعنى الخلاص من الآفات.

- السّلم تأتي أيضاً بمعنى الصّلاح.

- السلام بمعنى النحيّة، كم يكون من أسماء الله الحسنى إنّما يتضمن معنى الخلاص من الآفات والسلامة من المكروهات، وقد ورد هذا اللفظ في القرآن الكريم وفق المعاني السابقة فجاء على معنى البراءة والطهارة من الشوائب والعيوب قال تعالى : قَالَ إِنَّهُ يَقُولُ إِنَّهَا بَقَرَةٌ لَا ذَلُولٌ تُثِيرُ الْأَرْضَ وَلَا تَسْقِي الْحَرْثَ مُسَلَّمَةً لَا شِئَءَ فِيهَا (١) سورة البقرة (٧١) ووردت بمعنى الصّلاح في قوله تعالى : (فَلَا تَهِنُوا وَتَدْعُوا إِلَى السَّلَامِ وَأَنْتُمْ الْأَعْلَوْنَ وَاللَّهُ مَعَكُمْ وَلَنْ يَتَرَكَمُ أَغْمَالُكُمْ) سورة الحديد (٣٥) وبمعنى الانقياد والخضوع كما في قوله تعالى (بَلْ هُمْ الْيَوْمَ مُسْتَسْلِمُونَ) سورة الصافات (٢٦) (١).

٢- الإسلام اصطلاحاً: هو ما شرعه الله لعباده من العقائد والعبادات والأخلاق والمعاملات ونظم الحياة في شعبها المختلفة لتنظيم علاقة الناس برحمهم وعلاقتهم ببعضهم البعض وتحقيق سعادتهم في الدنيا والآخرة^٢.
بناءً على ما سبق، فالشريعة الإسلامية اسم للأحكام والنظم التي سنّها الله، أو شرّع أصولها وكلف المسلمين باتباعها، ليأخذوا بها في علاقتهم بالله، وعلاقتهم بالناس وهي ترجع إلى فرعين أساسيين : فرع يتعلق بالعبادات وآخر يتعلق بالمعاملات^(٣).

(١) معوض، علي محمد، عبد الموجود، عادل أحمد تاريخ التّسريع الإسلامي، دراسات في التّشريع ونظوره، ص ٢٠.

(٢) القطان، مناع خليل، تاريخ التّشريع الإسلامي، القاهرة، مكتبة وهبة، ط ٤، ٢٠١١، ص ١٣.

(٣) شلتوت، محمّد، الإسلام عقيدة وشريعة، دار القلم، القاهرة، د.ت، ص ٨٥.



وإذا تم تقييد هذا المعنى بالإسلام ؛ فيكون معنى الشريعة الإسلامية مجموع الأحكام التي سنّها الله لعباده، ممّا في كتاب القرآن أو السنة النبوية، وما يتعلّق فيها من العقائد والوجدانيات، وأفعال المكلفين قطعياً كانا أو ظنياً^(١).

وبناء على ذلك فموضوع الشريعة الإسلامية ينحصر ويتحدّد بما شرعه الله سبحانه وتعالى من الأحكام المثبتة في كتاب القرآن الكريم والسنة النبوية الشريفة، وهذه الأحكام مُنزلة من الله تعالى على رسوله محمد صلى الله عليه وسلم بواسطة الوحي جبريل عليه السلام، فهي إذاً تشريع سماوي إلهي ليس للإنسان رأي فيها ولا يجوز أن يخالف قوانينه^(٢).

المطلب الثاني: مفهوم التحولات السياسية والاجتماعية توطئة:

إنّ مفهوم التحول قائم منذ الأزل بين ما هو قديم وما هو جديد، بين ما هو طارئ وما هو مستقر، كما أنّ التحول يلعب دوراً كبيراً في حياة الأفراد والجماعات، ولا يمكننا أن نتصور كائناً حياً دون أن يطرأ على حياته تحولاً ما -سواء أكان داخلياً أم خارجياً- ولا مجموعة بشرية من دون تغيير.

إنّ مفهوم التحول عموماً يحمل في طياته معنى التغيرات المتعاقبة، التي تجري عبر الزمن، وقد ورد مثل هذا الكلام عند رائد علم الاجتماع ابن خلدون في قوله: فما دامت الأمم والأجيال تتعاقب في الملك والسلطان لا تزال المخالفة في العوائد والأحوال واقعة^٣.

وقد عبر الفقه الإسلامي عن التغيرات السياسية وأكسبها الشرعية اللازمة للتنفيذ، وهذا ما عرضه الماوردي، في كتابه: الأحكام السلطانية والولايات الدينية، فقد تحدث عن إمارة الاستيلاء والقبول بانتقال

(١) ينظر: الجهوري، ساجر ناصر حمد، التسريع الإسلامي والغزو القانوني العربي للبلاد الإسلامية، دار الكتب العلمية، بيروت، ط ١، ٢٠٠٥، ص ١٢.

(٢) زيدان، عبد الكريم، المدخل لدراسة الشريعة الإسلامية، مطبعة العاني، ط ٤، ١٩٦٩، ص ٦٥.

(٣) مقدمة ابن خلدون : ٢٩ ، ينظر: عبد الشامي، عصام، الثورة والبناء الحضاري عند ابن جني، المعهد المصري للدراسات السياسية والاستراتيجية، ص ٦.



مهامت الخليفة إلى الأمير المستولي، يقول: “ وأما إمارة الاستيلاء التي تُعتمد عن اضطرار، فهي أن يستولي الأمير بالقوة على بلاد يقلده الخليفة إمارتها ويفوض له تدبيرها وسياسيتها ويكون باستيلائه مستبداً بالسياسة والتدبير والخليفة منفذاً لأحكام الدين، وهذا وإن خرج عن عرف التقليد المطلق في شروطه وأحكامه ففيه من حفظ القوانين الشرعية وحراسة الأحكام الدينية ما لا يجوز أن يترك مختلاً مدخولاً ، فجاز فيه مع الاستيلاء والاضطرار ما امتنع في تقليد الاستكفاء والاختيار، لوقوع الفرق بين شروط الممكنة والعجز”^(١).

وعند الحديث عن التحولات السياسية والاجتماعية، نجد أن “ الحياة المجتمعية للوهلة الأولى فقط تشبه الحركة غير المنتظمة للذرات في شعاع الشمس، فهذه الحركة العشوائية ارتباطاتها ومساراتها والقوى الموجهة الخاصة بها، كما تعتبر السياسة منذ زمن بعيد وعن حق الأداة الرئيسة للتأثير على الحياة الاجتماعية، وهي أي السياسة تشكّل -بمعنى ما- البداية الواعية في عمله التطور الاجتماعي، إذ من خلالها يجري التحكم العام بالقضايا المجتمعية، وفيها يرى الناس السبب الأساسي لنجاحاتهم وإخفاقاتهم الفردية والاجتماعية”^(٢).

ومن هذه النقطة فالتغيرات التي تعترى البناء الاجتماعي، تجد منعكساً لها في الجانب السياسي، وعلى هذا النحو يصبح التغيير السياسي مصطلحاً يغطي مختلف جوانب المجتمع، في مؤسساته الثقافية، وأنظمته المجتمعية الأخرى.

أولاً: مفهوم التحولات السياسية.

في الواقع هنالك أفكار كثيرة تعبر عن مفهوم التحول السياسي، ولكن أغلبها مفاهيم لا تصل إلى التعبير عن هذا المفهوم والإحاطة بجميع جوانبه، وما يهمنا في هذه الدراسة هو تحديد المفهوم من جهة، وبيان خصائصه من جهة أخرى.

جاء في موسوعة العلوم السياسية التحول السياسي هو: “ مجمل التحولات التي تعترض البنى السياسية في المجتمع، أو طبيعة العمليات السياسية والتفاعلات بين القوى السياسية، وتغيير الأهداف بما يعنيه كل ذلك من تأثير على مراكز القوة، بحيث يعاد توزيع السلطة والنفوذ داخل الدولة نفسها، أو بين عدة دول”^(٣).

(١) الماوردي، أبو الحسن، الأحكام السلطانية والولايات الدينية، مكتبة مدبولي، القاهرة، ط ٣، ١٩٧٣، ص ٣٣.

(٢) مجموعه من المؤلفين، علم الصراع، ص ١٨٨.

(٣) مقلد، صبري اسماعيل، موسوعة العلوم السياسية، منشورات جامعة الكويت، ١٩٩٩، ص ٤٧.



ولكن عملية استبدال سياسة مكان سياسة أخرى، وما يحدثه هذا الأمر من تغير قد يكون ثورياً مفاجئاً حاسماً وجذرياً، ثم ما يتبعه من تغيير في النظام الاقتصادي والاجتماعي والثقافي، يقوم بتبديل معتقدات المجتمع وقيمه، كما إنه يغير في بنية القيادة، ولهذا السبب يكون التغيير عنيفاً صدامياً، دامياً^(١). وقد يكون التغيير اصلاحياً تدريجياً وذلك في مرحلة يكون فيها النظام السياسي مالكاً لآليات التطوير الذاتي المستمر، التي تمكنه من رفع مستوى الكفاءة، واستيعاب القوى السياسية، وتحقيق هدف الاستقرار مع ملاحظه التوازن الدائم بين مطلب التغيير، وتحقيق الاستقرار في المجتمع^(٢).

وسواء أكان التغيير إصلاحياً تدريجياً، أم جذرياً عنيفاً ثورياً، فمن الصعوبة بمكان إخضاع التناقضات التي تعاني منها بنية المجتمع إلى التقنين أو التنظيم، فالتحول هو حركة سيروية وتغيير وهو دائماً عرضة للتحديات والمواجهات، ونظراً لارتباط التحول بالأحداث، فحركته دائماً تنطلق من الواقع ومن ظروفه وخصوصياته.

إن تنوع الحياة الاجتماعية السياسية في المجتمع، يجعل صفة التغير صفة ملازمة للحركة المجتمعية، ويجعل التبادل المستمر بين الاجتماعي والسياسي عميقاً وجذرياً، ومن هذه الزاوية فالتحولات التي تطرأ على بنية المجتمع ستفرز معطيات جديدة، يتفاعل معها الإنسان بطرق مختلفة، وما ينتج عن ذلك من نشوء علاقات تمتد جذورها لتشمل مختلف نواحي الحياة، وذلك في سياق متكامل ومتقاطع مع النسيج الاجتماعي والاقتصادي والسياسي وحتى النفسي للإنسان، مما يجعل من الوعي، المدعوم بالتربية الدينية والأخلاقية عاملاً مهماً وحاسماً في تصدي الإنسان على المستوى الفردي لرياح التحولات العاتية، ولتصدي المجتمع المحصن بالقوة الفكرية والمادية لجميع التهديدات التي قد تناله جراء التحولات السياسية.

وفي النهاية يمكننا التأكيد على وجود العديد من وجهات النظر بخصوص موضوع التحولات، ومما لا شك فيه أن البعض يحذر من هذه التحولات، ويرى فيها مخاطر تهدد المجتمعات والدول بالانحيار، والبعض الآخر يرى فيها تجديداً وإبداعاً، نظراً لأن هذه التحولات تغدو محرضة لعملية التغيير الاجتماعي الشامل، إن

(١) ينظر: دانكان، جان ماري، علم السياسة، ترجمة: محمد عرب صايلا، بيروت، المؤسسة العربية للدراسات والنشر والتوزيع، ١٩٩٧، ص ١٦٩.

(٢) فؤاد عبد الله، ثناء، الإصلاح السياسي.... خبرات عربية، المجلة العربية للعلوم السياسية، مركز دراسات الوحدة العربية، عدد ١٣، خريف ٢٠١٦، ص ١٧.



معرفة كنه التحول وآلياته ومراحل تطوره، تكتسب أهميتها ليس فقط في قيادة هذا التحول بل تساعد في فهم مختلف أصناف النزاعات التي تنشأ على مستوى العلاقات بين الافراد والدول. ثانياً: مفهوم التحولات الاجتماعية.

تبدو فكرة التحول أو التغيير فكرة واضحة لا لبس فيها، وذلك لأن كلمة تحوّل في اللغة هي كلمة واضحة الدلالة واسعة الانتشار في الحياة اليومية، ومع ذلك فمفهوم التحول الاجتماعي هو واحد من أكثر المفاهيم إشكالية، وقد نتج عن هذه الإشكالية نقاشات واسعة بين صفوف المهتمين بهذا الفرع من العلوم، ولا سيما علماء الاجتماع والأنثروبولوجيا، فمفهوم التحول هو مفهوم متشعب الدلالة، يتداخل مع مفاهيم أخرى كالتطور، والتحول والتنمية، وبناء على ذلك فقد قرر علماء الاجتماع عدم الخوض في هذه الفروقات بين الكلمات، نظراً لعدم جدوى ذلك.

ومن هنا لابد أولاً من التعرف على المعنى اللغوي لكلمة تحول، إذ جاء في معجم لسان العرب: التحول تغير الشيء عن حاله: تحوّل، وغير الشيء حوّلته، وكأنّه جعله غير ما كان عليه، وغير الأمر حوّله. وتغيرت الأشياء اختلفت^(١).

ومما لا شك فيه أنّ الدلالة اللغوية لهذه الكلمة لا تختلف كثيراً عن الدلالة المصطلحية، أمّا في معجم العلوم الاجتماعية فقد عُرِفَ التحول أو التغيير بأنه "كلّ تحوّل يقع في التنظيم الاجتماعي، سواء في بنائه أو في وظائفه خلال فترة زمنية معينة، يشمل ذلك كل تغير يقع في التركيب السكاني للمجتمع أو في بنائه الطبقي ونظمه الاجتماعية، أو في أنماط العلاقات الاجتماعية، أو في القيم والمعايير التي تؤثر في سلوك الافراد، والتي تحدد مكانهم وأدوارهم في مختلف التنظيمات الاجتماعية، التي ينتمون إليها"^(٢).

وبتأمل التعريفات السابقة يمكننا أن نشير إلى مجموعة من النقاط المشتركة بين هذه التعريفات المختلفة وبما يأتي :

- ١- التحولات في البناء الاجتماعي عبارة عن سلسلة متصلة من العمليات المستمرة.
- ٢- هذه التحولات تتم في إطار زمني مداه قصير، ومتوسط أحياناً، وقد يحتاج التحول إلى زمن طويل.

(١) ابن منظور، معجم لسان العرب، دار صادر بيروت، مادة غير.

(٢) بدوي، أحمد، معجم العلوم الاجتماعية، مكتبة لبنان، بيروت، ١٩٧٨، ص ٣٨٢.



٣- يقع هذا التحول في التركيب السكاني والنظام الطبقي، أو العلاقات الاجتماعية، أو في تغير المعايير الاجتماعية والقيم الخاصة بها.

٤- يمكن ملاحظة هذه التحولات على مستوى الفرد والجماعة أو المجتمع بشكل عام.

المبحث الثاني : التحولات السياسية وموقف الشريعة الإسلامية منها.

لقد كانت قضية تلازم الدين والسياسة موجودة في الفكر الإسلامي منذ بواكيره، وإن فصلهما عن بعض لم يتم التطرق إليها بشكل جلي إلا في الوقت الحديث، والانفتاح على ثقافات أوروبا وملاحظة فصل الكنية عن الدولة، وكان لهذا الموضوع أثر كبير على فكر وسياسة الحركات الإسلامية، والذي شكل آلية قري التاريخ الإسلامي وفقها وسحبت تجربة الغرب المعاصرة على تجربة المسلمين القديمة من دون وجود وعي وإدراك لذلك.

المطلب الأول: نماذج من التحولات السياسية.

لعلاقة الدين والسياسة وتلازمهما أهمية عظيمة مع دعوة البعض إلى ضرورة أن يفصل الدين عن السياسة، وفي الدين الإسلامي عدّ الحديث عن علاقة الدولة بالدين إشكالية تلقت ما تلقته من الجدل ؛ لأن الموقف من تلك العلاقة كان أساساً لوجود تيارات فكرية تحمل توجهات ورؤية خاصة لهذه الإشكالية، فالراسخ في ذهن المسلمين أن السياسة جزء من الدين، بينما دعت العلمانية للفصل بينهما^(١).

وبقي فكر المسلمين السياسي مناراً للمبادئ والقيم التي حملتها الخلافة، ثم تطورت لتصبح حقيقة ثابتة في أذهانهم، ومن هنا انبثقت فكرة أن الإسلام دين ودولة، وبدأت فكرة دمج السلطتين الدينية والزمنية من الحقائق المقررة والثابتة للإسلام، واحتضن الفكر الإسلامي في السياسة هذه الفكرة معلناً الفروق عن استقرار حقيقتها والبحث فيها، وغدت الخلافة تحقق جزءاً من الحقائق الكبرى للإسلام^(٢).

(١) ينظر: لزاھر بوارضي، جدلية الدين والسياسة وثنائية التداخل والتصادم، ص ٤.

(٢) ينظر: محمد عمارة، الإسلام وأصول الحكم، علي عبد الرزاق، دراسة ووثائق المؤسسة العربية للنشر، ٢٠٠٠، ص ٣٥.



“ شَكلُ الحضور المتزايد للإسلاميين في المشهد السياسي العربي في العقود الأخيرة ظاهرة لافتة سواء في صفوف المعارضة أو في مؤسسات الدولة مثل البرلمانات وبعض المناصب الحكومية. وجاءت ثورات الربيع العربي لتكشف عن وضع متقدم للحركات الإسلامية في المجتمعات العربية بشكل عام. كان ذلك واضحاً أثناء الانتخابات التي جرت في كلٍّ من تونس ومصر والمغرب. كما يتضح في موازين الصراع المحتدم في كل من سوريا وليبيا واليمن والعراق.

ومن جهة أخرى، أسفرت التحديات التي تواجه حركة الربيع العربي وما نجم عنها من تعطيل لعملية التغيير والانتقال الديمقراطي، ومن ثم عودة النظام القديم بصور مختلفة، وارتفاع منسوب العنف، واتساع دائرة الصراع في أكثر من ساحة عربية، عن تحولات عميقة في صلب الكيانات والقوى التي تنتسب إلى ما يُعرف بالتيار الإسلامي. طالت هذه التغيرات مستويات متعددة من الظاهرة الإسلامية السياسية، سواء على صعيد الأفكار والأهداف التي ينشدها الإسلاميون، أو على مستوى الهياكل والتنظيمات ونسق العلاقات مع الدولة، من جهة، والقوى الاجتماعية والسياسية، من جهة أخرى. بل إن تلك التغيرات طالت مكونات الحركة الإسلامية الواحدة^(١).

ومن أهم تلك النماذج هي الحروب والصراعات في العالم العربي، فما جرى في العراق وسوريا واليمن وليبيا ومن قبلهم فلسطين كان بحاجة لأن يعرف المسلم دينه الحقيقي ولا ينجر وراء الإرهاب الدولي والإقليمي الذي يعمل ليل نهار لنقض عرى الإسلام وينقل المسلمين من حال إلى حال، فلو كان المسلمون يداً واحدة حكما ومحكومين ما حلَّ بأمتنا الدمار والقتل والتشريد، ولكنهم اكتفوا بالنظرات والتنظيرات البيزنطية، ونستثني منها التنظيرات التي “ استندت على المنهج الحضاري والثقافي كآلية تفسيرية، تقرر بأولوية العامل الديني والثقافي والسياسي في الفهم والتأويل، وهو ما طبع المرجعية الفكرية والإيديولوجية بمرونة فسرت بتعدد المصادر الفكرية والشرعية المعتمد على رؤية مقاصدية تنم عن وعي بطبيعة الإشكالية التي يتخبط بها المجتمع،

(١) مجموعة باحثين، التحولات في الحركات الإسلامية، مركز الجزيرة للدراسات ندوة دراسية بالعاصمة القطرية الدوحة يومي

٢٤ و ٢٥ سبتمبر/أيلول ٢٠١٦، - [https://studies.aljazeera.net/ar/events/2016/06/6-](https://studies.aljazeera.net/ar/events/2016/06/6-160615084449052.html)

[160615084449052.html](https://studies.aljazeera.net/ar/events/2016/06/6-160615084449052.html)



وإدراك لموازين القوى الاجتماعية والسياسية، فبلور لنا تعدداً في الاجتهادات والتأويلات وتبايناً في القراءات والتحليلات، وغياب الأحادية النظرية^(١).

ومن تلك التحولات أيضاً ما جرى في المغرب العربي، عن طريق اعتماده على التغيير الدستوري كمنهجية حضارية عدت جوهر عمل الإسلام كفعل إصلاحي، يرفض التطرف والعنف كوسيلة من وسائل حل صراع السياسات والمجتمعات، وشكل بذلك قطيعة مع التغيير السياسي، لذلك قام عدد من رموز حركة الإسلام بالإسهام بتجديد الرؤية بالأزمة التي اعترضت الأمة والبحث في سبل حلها^(٢).

ويرى البعض بأن استعمال مصطلح تيار إسلامي إصلاحي يعد إقراراً بوحدة مشروع سياسي تحتضنه الحركة وتدعمه، وهذا أدى إلى إفراز إشكالات تطلبت تحديد علاقة الحركة بالحزب وفق التحولات السياسية والاجتماعية^(٣).

وفي ليبيا جرت تحولات سياسية واجتماعية كان لها تداعيات سلبية في مختلف مجالات الحياة، والتي أنتجت تدميراً بسبب ما عانته، لذلك كان "لها آثار سلبية عدة تشكل تحدياً حقيقياً لعملية التحول الديمقراطي فيها، ولم تكن حالة عدم الاستقرار تلك نتاجاً فقط لتراكمات عهد النظام السابق في إضعاف البنية المؤسسية للدولة أمنياً وسياسياً، وترويض جغرافيتها العvisية، عبر توظيف أموال النفط في تأسيس شبكات أمنية وقبلية تضمن استقرار نظامه"^٤.

لقد أدت تلك التحولات إلى ضعف المؤسسات في ليبيا، وفرض سيطرة الجماعات المسلحة عليها، مما أفضى لحالة انقسام سياسي وتعطيل المسار الديمقراطي، مع ضعف للأجهزة الأمنية أدى لانتشار عمليات إرهابية فيها. وقد تسببت الثورة في إحداث شرخ داخل النسيج الاجتماعي للمجتمع الليبي، ومن المحتمل أن

(١) محمد أبو رمان، ما بعد الإسلام السياسي مرحلة جديدة أم أوهام أيديولوجية، ص ١١٥.

(٢) ينظر: محمد أبو رمان، ما بعد الإسلام السياسي مرحلة جديدة أم أوهام أيديولوجية، مؤسسة فريدريش إيبتر، المملكة الأردنية الهاشمية، عمان، ٢٠١٨، ص ١١٥.

(٣) ينظر: رشيد مقتدر، الإدماج السياسي للقوى الإسلامية بالمغرب، ص ٢١.

(٤) علي سعيد أحمد الشين، أثر التحديات السياسية والأمنية على عملية التحول الديمقراطي في ليبيا، جامعة قناة السويس، المجلة العلمية للدراسات التجارية والبيئية، المجلد السابع، العدد الأول، ٢٠١٦، ص ٤٩٠.



تعدد الانقسامات العميقة التي ظهرت في فترة ما بعد الحرب، احتمالات الاستقرار والسلام الاجتماعي، وتخرب فرص نجاح عملية الانتقال من الدكتاتورية إلى الديمقراطية^١. وكان الحال كذلك في اليمن الذي لم يعد سعيداً.

كذلك فإن مصر شهدت تحولات سياسية واجتماعية بعد حرب أكتوبر ١٩٧٣، منها تبني سياسة انفتاح اقتصادي، وتخلي الدولة المصرية عن الكثير من أدوارها، فارتفعت الأسعار، ولم يعد التعليم مجانياً، وكثرت الفوارق الطبقية مما أدى لزيادة المشاكل في مصر^٢.

ولتحقيق عملية التحويل أو التغيير لابد من وجود منطلق فكري بالنسبة للمفكرين الإسلاميين ؛ لأن انعدام وجوده يجعل تلك العملية غير منظمة بأهدافها وأدواتها، فالفكر هو الأساس لعملية التحويل، لأنه يعنى بالواقع. لأن " التغيير السياسي لدى حركات الإسلام السياسي لا يأتي منفصلاً عما قبله وما بعده، فهو جزء من حركة تغيير اجتماعي شاملة منطلقة من أسس فكرية متصلة الحلقات.

لكن ما يجعل من التغيير السياسي هو أبرز تلك الحلقات وأكثرها إثارة للرأي والمواقف، هو ما تلعبه الحياة السياسية الآن كواجهة للمنظومة الاجتماعية والاقتصادية بشكل عام، لذلك قد يكون في فترة ما التغيير السياسي هو المطلوب من حيث الهدف، لكن التغيير الاجتماعي هو المطلوب كأداة أو قد يكون التغيير الاقتصادي أداة لتغيير سياسي منشود^(٣).

وفي الدولة العثمانية قد شكلت علاقة السياسة بالدين العنصر الأساسي فيها، على مدار التاريخ السياسي لها، فالإسلام عندها كان قوة حقيقية محركة لعقل السياسة لإدارة المجتمع والدولة وتظهر جلية في التجربة الدستورية والقانونية، وهذه العلاقة بين السياسة والدين في العصر العثماني لم ينشأ من فراغ، بل إنهم

(١) أحمد يوسف أحمد، أزمة الدولة الوطنية العربية، الحالة الليبية، المستقبل العربي، العدد أربعمئة، يونيو ٢٠١٢، ص ١٧٦، ١٧٧.

(٢) أسماء حامد القمحاوي، التحولات الاجتماعية في المجتمع المصري وانعكاساتها على الوعي بالهوية الوطنية، مجلة جامعة عين شمس، إشراف: اعتماد غلام وعلياء رافع، العدد الثامن عشر، ٢٠١٧، الجزء الخامس، ص ١٩.

(٣) محمد عمر أحمد أبو عنزة، واقع إشكالية الهوية العربية: بين الأطروحات القومية والإسلامية، إشراف: غازي الربابعة، رسالة ماجستير، جامعة الشرق الأوسط، ٢٠١١، ص ٥٩.



قد استفادوا من تجارب الإسلام السابقة، وارتبط تأسيس مؤسسات الدولة بالعلاقة التفاعلية بينهما، وعلى مستوى التشريع كانت كل التشريعات تصدر عن منظومة إسلامية فقهية^(١).

وقد تشكلت علاقة الدين بالسياسة في زمن العثمانيين عن طريق تراكم التجارب الإسلامية التي سبقت وجودها وسياسة التسامح التي مورست في دفتها نحو أقليات الدولة العثمانية مما خلق المناخ المجتمعي والسياسي الذي تسوده ثقافة الحوار وطيب التعايش الذي يعد أمراً مهماً وأساسياً من مبادئ الإسلام، وهذا ما جعل تشريعات العثمانيين تساهم في تحقيق حرية دينية وخلق تناغم بين المسلمين وغيرهم، مما أدى لبناء جسر قوي لضبط العلاقات وفق تحقيق مساواة وعدالة مجتمعية بين جميع شرائح ذلك المجتمع^(٢).

المطلب الثاني: موقف الشريعة من التحولات السياسية.

لم تتوقف الدراسات والأبحاث التي بحثت مسألة علاقة الدين بالدولة، بل بقيت هذه القضية قيد الدراسة تشكل حاجساً معرفياً وفكرياً لدى المفكرين والعلماء، فمفهوم الإسلام السياسي من المفاهيم المهمة والمتداولة في عالمنا اليوم على جميع الصعد السياسية والدينية والأكاديمية والإعلامية، وقد أثار هذا المفهوم جدلاً معرفياً وخلافاً فكرياً بين غالبية الباحثين والمفكرين الإسلاميين، كما شكل هذا المفهوم في مراحل معينة محوراً أساسياً في التوجيه والتنظير الفكري لدى الحركات السياسية الإسلامية التي ترفع شعار (الإسلام هو الحل) وشعار (ما الحكم إلا لله) وغيرها من الشعارات، وأصبحت هذه الشعارات مصدراً لتوظيف الشرعية عند أغلب مفكري ودعاة الإسلام السياسي بمختلف مسمياته من مفكرين وأحزاب وتنظيمات^(٣).

(١) ينظر: متين شريف أوغلو، جدلية الدين والسياسة في الدولة العثمانية وانعكاساتها على تجربتها الدستورية، مجلة جامعة ماردين، العدد السابع عشر، ٢٠٢١، ص ٧٢.

(٢) ينظر: المصدر نفسه، ص ٨٢.

(٣) طارق عبد الحافظ الزبيدي وتغريد حنون علي، فكر حركات الإسلام السياسي، دراسة في المقومات والمعوقات، مجلة العلوم السياسية، جامعة بغداد، ١٩٨٧، ص ٢٧٥.



والسياسة كما يراها علي مراد هي: "حكم الجماعة الإنسانية وإدارة شؤونها، واتخاذ القرارات العامة المتعلقة بحماية وجودها وإدامة قيمها وضمان مصالحها وتحقيق أهدافها واستثمار قدراتها وتنظيم علاقاتها وتفاعلاتها وتوجيهها في الداخل والخارج" (١).

وقد ميز محمد باروت المستويات الثلاثة الأساسية لممارسة الإسلام كدين عن طريق تصنيفه ل: الإسلام الشعبي، و

الإسلام الرسمي، والإسلام السياسي (٢).

وبالرغم من وجود حركات سياسية تتبنى الحوار لتبليغ دعوتها، توجد حركات إسلام سياسي أخرى تتبنى التشدد في تعاملها، بهدف تطبيق شريعة الله سبحانه، وأخذت تعمل على تقليص حرية الناس إلى أقصى حد (٣). واعتمدت على الآيات التي تلتزم بالجهاد كقوله تعالى: "واقتلوهم حيث تقفتموهم" (٤). وغيرها من الآيات التي فرغوها عن محتواها الأصلي واستخدموها في معانٍ بعيدة عما أنزله الله تعالى. كذلك اعتمد بعض المسلمين على آيات الحوار والتسامح فقط كقوله تعالى: "وإن تعفوا وتصفحوا وتغفروا فإن الله غفور رحيم" (٥).

وقوله جل جلاله: "لا إكراه في الدين قد تبين الرشد من الغي فمن يكفر بالطاغوت ويؤمن بالله فقد استمسك بالعروة الوثقى لا انفصام لها والله سميع عليم" (٦). فصار الناس على طرفي نقيض بين متشدد ومفرط، فكان الأجدر أن تأخذ هذه الآيات جميعها وتوضع كل بمحله فلكل مقام مقال كما يقال، والقرآن

(١) علي عباس مراد، الخطاب السياسي الإسلامي وإشكالية المواجهة بين الشورى والديمقراطية، مجلة العلوم السياسية، السنة الثامنة عشر، العدد الخامس والثلاثون، جامعة بغداد، ٢٠٠٧، ص ١١٧، ١١٨.

(٢) ينظر: طارق عبد الحافظ الزبيدي، تغريد حنون علي، فكر حركات الإسلام السياسي، ص ٢٧٨.

(٣) ديفيد هرست، التحول الديمقراطي في إيران، في مجموعة باحثين، الإسلام السياسي وآفاق الديمقراطية في العالم الإسلامي، ص ١٤٣.

(٤) البقرة ١٩١.

(٥) التغابن ١٤.

(٦) البقرة ٢٥٦.



الكرام لا يمكن فهم معانيه ومقاصده العظيمة بالانتقائية العقلية بل لا بد من جعل الآيات القرآنية في خطوط متوازية لإحداث التوازن الذي يريده الله سبحانه وتعالى .

لذلك نلاحظ بأن كل جماعة وظفت الآيات والأحاديث الكريمة بمهدف الدفاع عن آرائها وغاياتها بأسلوب انتقائي بعيد كل البعد عن المقاصد الإلهية لوجود الإنسان في الكون ، فلو علموا بأن الشريعة صالحة لكل زمان ومكان وهي قابلة للتفاعل مع كل المتغيرات الحاصلة مهما عظمت ، وهي الملاذ الوحيد لجراحات الأمة ، إلا إنها تحتاج لدراسة شاملة فاحصة غير انتقائية ، وهذا ما لم يتحصل لدى بعض أفراد الأمة فحصل التشريد والقتل واثخت جراحات الأمة ^(١).

"إن هذه الموازنة الضرورية بين المطالب المتنافسة والعلاقات المتوترة يمكن التوصل إليها، عن طريق توسط مبادئ وآليات الدستورية وحكم القانون وحماية الحقوق المتساوية لكل المواطنين. إلا أن تلك المبادئ والآليات لن تحقق الهدف المنشود منها، دونما المساهمة الفعالة والمصممة لكل المواطنين، وهو أمر ليس من المرجح حدوثه أن تلك المبادئ والمؤسسات لا تتسق مع معتقداتهم الدينية أو معاييرهم الثقافية التي تؤثر بالضرورة على سلوكهم السياسي. وعلى سبيل المثال تفترض مبادئ السيادة الشعبية والحكم الديمقراطي مسبقاً أن المواطنين لديهم درجة كافية من الدافع والتصميم ؛ من أجل المشاركة في كل الجوانب المتصلة بعملية الحكم الذاتي، بما في ذلك المشاركة في العمل السياسي المنظم الهادف إلى جعل حكومتهم قابلة للحساب ومستجيبة لرغباتهم وانتقاداتهم. وأعتقد أن وجود الدافع والتصميم لا بد له أن يتأثر جزئياً بالمعتقدات الدينية والثقافية التي تساهم في تكييف أفعال المواطنين. وبكلمات أخرى من الضروري بالنسبة للمتدينين أن يجدوا للحكم الدستوري التبرير الديني وحقوق الإنسان بوصفهما الإطار الضروري لتنظيم الدور العام للدين" ^(٢).

إن البحث في مسألة علاقة الدين بالسياسة يقتضي -أولاً- الاقرار بأن السياسة نابعة من مصالح تلتقي في جزئها الأعظم مع الدين، الذي تجد فيه سلطة مشرعة لوجودها وداعمة لاستمرارها وبقائها. وفي الوقت ذاته -وقديماً- راح الخلفاء والولاة يقنعون الناس بأن وجودهم وتصرفاتهم -مهما كانت شاذة وظالمة - هي

(١) ينظر: طارق عبد الحافظ الزبيدي، تغريد حنون علي، فكر حركات الإسلام السياسي، ص ٢٩٠.

(٢) محمد السيد سعيد ، الإسلام والدولة والسياسة.. جدلية الفصل والوصل ، موقع مركز القاهرة لحقوق الإنسان،



أمر إلهي، وقدر مرسوم لا يمكن تغييره وتبديله، فلا جدوى بالتالي من الثورة عليه، فطاعة الوالي واجبة إلى درجة العبادة، لأن الله يقتض من يخرج عليها، ولذا فأى تمرد أو خروج مصيره الفشل^(١).

لقد كانت السياسة قرينه لسلسلة من التحولات، التي شكّل الدين صيرورة دافعة لبلورتها، وذلك عن طريق الحرص على تعزيز المشاعر الدينية، بالطريقة التي تستحوذ على حركة الفكر، فقد خضع الإنسان لهذه المشاعر على مر التاريخ، لأنّها تريخه وترضيه، وقد أدرك أصحاب السلطة هذا الأمر فذهبوا على إثبات وجودهم في إطار مفاهيم دينية، وبواسطة خطاب ديني يسعى إلى إعادة صياغة عناصر مشتتة ومبعثرة، وربطها بسياق ديني تاريخي، له أصوله وقوانينه، مؤكدين على حاجه السياسة إلى الدين، لأنّ الدين يوجهها نحو طريق العدالة والحق، ويحميها من التردّي في مهاوي الظلم والشر، ويقيد من سلطة المسؤولين، ويمنعهم من الاستقواء على الضعفاء، أو الانحراف وراء المفاصد والانغماس في الشهوات.

تعدد الآراء حول العلاقة بين الدين والسياسة فالسياسة هي مفهوم يعبر عن رؤية معينة لبناء الدولة والمجتمع، فعلم السياسة " يقوم على دراسة السلطة في المجتمع وعلى دراسة أسسها، وعملية ممارستها وأهدافها وتناجها"^(٢)، وهي تهدف إلى أن تخدم الصالح العام، وتسعى الى تحقيق المصلحة المشتركة لأبناء الوطن الواحد، وهي في أحد وجوهها تقوم على الصراع، أمّا الدّين فهو قيم روحية مبنية على الحق والعدل، والايمان بالله، والتزام التشريعات في احترام حقوق الآخر، والحفاظ على حياته وأمواله، والتعبير عن ذلك عن طريق العبادات والطقوس والممارسات الفعلية، والالتزام بالسلوك القويم.

وبناءً على ذلك فالسياسة والدّين يلتقيان في جانب ويفترقان في جوانب، تلتقي السياسة مع الدين من جهة الرغبة في الحفاظ على الصالح العام، ورعاية مصالح الأئمة، ويفترقان في طريقه التطبيق فمبادئ الدّين مبادئ سمحة روحانية، ولكن طريق السياسة هو طريق موحل مليء بالمصالح والصراع في سليل الوصول إليها. ولذلك فقد أنكر العلمانيون الحداثيون والماركسيون، العلاقة بين السياسة والدّين، ورأوا أنّ العلاقة بينهما هي علاقة تصادم وصراع، وأنّ الدّين في منهجه وأسلوبه حياته مناقض للسياسة، " فالدين شيء، والسياسة خصم له، وأنهما لا يلتقيان فمصدرهما مختلف، وطبيعتهما مختلفة، وغايتها مختلفة، فالدين من الله،

(١) زراقت، عبد المجيد، الشعر الأموي بين الفن والسلطان، دار الباحث، بيروت، لبنان، ط ١، ١٩٨٣، ص ٦٥.

(٢) ينظر: مينو، جان، مدخل إلى علم السياسة، ترجمة يونس، جورج، منشورات عويدات، بيروت، ١٩٧١، ص ٨٦.



والسياسة من الإنسان، والدين نقاء واستقامة وطهر، والسياسة خلص والتواء وغدر، والدين غايته الآخرة، والسياسة غايتها الدنيا، فينبغي أن يترك الدين لأهله وتترك السياسة لأهلها^(١).

وفي مقابل هذا الموقف هناك من يرى أنه لا يصح القول بأن الدين بعيد عن السياسة، فلا يجوز أبداً أن نقول إن السياسة لأهل الدنيا، وأن الدين لله؛ فهذا خطأ، وقد يحمل الدول على الفساد، ويجعلها دولاً قامعة، ويبعدها عن السلوك القويم، وذلك لسبب بسيط هو أننا لا نلتزم بنواهي الدين وأوامره^(٢).

ومن هنا يصح القول بأن الدين في السياسة لا يعني بأي شكل من الأشكال السياسة في الدين، فسياسة الدين هي سياسة إصلاحية تسعى إلى الحفاظ على جوهر الدين، وتعطيه حقه من التقديس والاحترام، وهي سياسة تجلب للناس النفع والخير^(٣).

وفي المقابل فإن السياسة في الدين تعطي معنى عكسياً، لأن الدين رُجَّ في تفاهات الدنيا ومصالحها الملوثة، فيما يسمى بالإسلام السياسي^(٤).

ولعل ما حدث لدى حركات الإسلام السياسي في المجتمع العربي يعبر عن تشويش كبير طرأ على العقل العربي طيلة فترات سابقة، وتضليل للمنهج الرباني عن الطريق الصحيح الذي يجعل الإنسان يرغب بالحق ويسعى إلى الفضيلة والقيم العليا^(٥)، ومن هذه النقطة فإن ظاهرة التخلف التي تعاني منها المجتمعات الإسلامية ربما يقود في يعود في أسبابه الأولى إلى تلك العلاقة الملتبسة بين الدين والسياسة، إن ما تعبر عنه الأحداث المؤلمة في أكثر البلدان الإسلامية باسم الدين أمر يشعر به كل إنسان.

المبحث الثالث: التحولات الاجتماعية وموقف الشريعة الإسلامية منها.

تعد التحولات الاجتماعية من أهم العوامل التي تؤثر على تفاعل الشريعة الإسلامية، حيث تشمل هذه التحولات مجموعة متنوعة من الجوانب مثل الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والثقافية، وتلعب هذه

(١) القرضاوي، يوسف، الدين والسياسة تأصيل وردّ شبهات، المجلس الأوربي للإفتاء والبحوث، دبلن، ٢٠٠٧، ص ٥١.

(٢) كصاي، همام، ظاهرة الإسلام السياسي من الدين إلى العوالة، دار الخليج العربي، ط ١، ٢٠٢١ ص ١٧.

(٣) ينظر: كصاي، حسام، الإسلام الراديكالي الأصولية والحداثة، دار الفكر، دمشق، ٢٠١٦، ص ٢٩.

(٤) ينظر: المصدر نفسه، ص ٣٠.

(٥) ينظر: كصاي، همام، ظاهرة الإسلام السياسي من الدين إلى العوالة، ص ٢٣.



التحولات دورًا حيويًا في تشكيل وتغيير المفاهيم والقيم في المجتمع، مما يتطلب من الشريعة الإسلامية التكيف والتفاعل معها بشكل مناسب وفعال.

المطلب الأول: نماذج من التحولات الاجتماعية.

تعد التحولات المجتمعية الراهنة من أهم العوامل التي تؤثر على الشريعة الإسلامية، حيث تشهد المجتمعات تطورات كبيرة في مختلف المجالات مثل التكنولوجيا، والاقتصاد، والثقافة وغيرها. ويتطلب دراسة هذه التحولات فهماً عميقاً لتأثيرها على تطبيق الشريعة الإسلامية وتفسيرها في ضوء الظروف الراهنة. وبالتالي، تحديد القضايا الفقهية والقانونية المترتبة على هذه التحولات واقتراح الحلول المناسبة لها، ومن تلك التحولات: أولاً: التحولات الاقتصادية.

تعد التحولات الاقتصادية أحد أهم الأبعاد التي يجب دراستها في سياق تفاعل الشريعة الإسلامية مع التحولات المجتمعية. فهي تشمل تغيرات في الاقتصاد مثل النمو الاقتصادي والتكنولوجيا والتجارة والاستثمار والبطالة، وتأثير هذه التحولات على الأسرة والفرد والمجتمع بشكل عام. يجب على الشريعة الإسلامية مواكبة هذه التحولات وتقديم الإرشادات والحلول الشرعية التي تساهم في تحقيق العدالة الاقتصادية والاجتماعية. إن التحولات الاقتصادية التي شهدتها مجتمعاتنا، يتمثل في تحول استراتيجية تنمية تنأسس على إعطاء دور أساسي في التنمية الدولية خلال ستينات القرن الماضي، وتحولها لتنمية ذات دور رئيسي، أما التحولات الثقافية والاجتماعية فاستمدت دورها من تراجع الوضع الاجتماعي خلال سياسات الاقتصاد المنفتح والمخصص^(١).

(١) عبد المجيد محمد سعيد عبد المجيد، التحولات الاجتماعية والسياسية وسمات الشخصية المصرية، دراسة ميدانية، جامعة عين شمس، المجلد الثالث والأربعين، العدد الثالث والأربعين، ٢٠١٥، صفحة ٣٧٥.



فتم تطبيق انفتاح اقتصادي شارك في تراجع كبير للدور الاجتماعي، حيث أطلق المجال لقوى السوق التي حولت الإسكان من قضية تحمل بعداً اجتماعياً إلى سلعة أدت إلى انتشار العمارات التملكية كنوع من سرعة الاستثمار^(١).

ثانياً: التحولات التكنولوجية.

تعد التكنولوجيا أحد أبرز التحولات المجتمعية التي تؤثر على الشريعة الإسلامية في العصر الحديث؛ حيث شهدت التكنولوجيا تطوراً كبيراً في العقود الأخيرة؛ مما أدى إلى ظهور قضايا جديدة تتعلق بالتكنولوجيا وتطبيقاتها في مجالات مثل التواصل، وسائل النقل، الطب، والمجتمع الرقمي. وعليه تتطلب هذه التحولات استيعاباً متقدماً من الفقه الإسلامي وإيجاد حلول شرعية لهذه القضايا المعاصرة.

ثالثاً: التحولات التشريعية والقانونية:

في ظل التحولات المجتمعية الكبيرة التي تشهدها الدول الإسلامية، تظهر الحاجة إلى دراسة وفهم التفاعل بين التشريعات الوطنية والشريعة الإسلامية، ويتطلب هذا التحديث المستمر للقوانين والتشريعات الوطنية بما يتوافق مع القيم والمبادئ الإسلامية، مع مراعاة للتطورات المجتمعية والاقتصادية وعلى ذلك فإن هذا يمثل تحدياً فقهيّاً وقانونياً يتطلب بحثاً واسعاً؛ لضمان توافق التشريعات الوطنية مع الشريعة الإسلامية وتلبية احتياجات المجتمع المعاصر.

تُعدُّ التحديات الفقهية والقانونية متفاعلة مع الشريعة الإسلامية والتحولات المجتمعية، وهي من الموضوعات المهمة التي تواجه المجتمعات الإسلامية في العصر الحالي. فمع تطور المجتمعات وتغيراتها، تظهر قضايا فقهية وقانونية جديدة تتطلب تفسيراً وتطبيقاً واضحاً من الشريعة الإسلامية. وعلى سبيل المثال: نرى التحولات - في مجالات العمل والتجارة والتكنولوجيا - تطرح أسئلة حول جوانب مختلفة من الشريعة الإسلامية، وكيفية التعامل معها بما يتناسب مع الواقع الراهن.

رابعاً: التحولات في العلاقات المجتمعية.

(١) أحمد فارس عبد المنعم، السلطة السياسية والتنمية، منذ ١٨٠٥ حتى الآن، كتاب الأهرام الاقتصادي، العدد الرابع والستون، مؤسسة الأهرام، القاهرة، أول يونيو ١٩٩٣، صفحة ٩٣.



إن شريعة الإسلام ثابتة لا تتغير؛ لأنها تمثل مبادئه فاتصفت بالدوام، يقول سبحانه: "اليوم أكملت لكم دينكم وأتممت عليكم نعمتي ورضيت لكم الإسلام ديناً"^(١).

والحياة بطبيعتها تتقدم وتتجدد مطالبها وحاجاتها فتبرز أوضاع ومشاعر وأهداف جديدة، لذلك لا يمكن لفكرة ثابتة أن تواجه تلك الحالات الجديدة؛ لأن الحالات لن تستطيع النمو والحركة في كنف أفكار ثابتة^(٢). ولكل مجتمع صفاته وسماته التي يتسم بها وتميزه عن غيره، والمجتمع الإسلامي ذو سمات اجتماعية وثقافية خاصة، فقد كان للأخوة في هذا المجتمع مكانة مهمة لها أثر كبير في بناء ذلك المجتمع الذي يدعو لوجود علاقة وشيجة بين أفرادها، يقول تعالى: "إنما المؤمنون أخوة"^(٣).

وقد كان لهذه السمة الإنسانية مكانة خاصة، عمل النبي صلى الله عليه وآله وسلم على العناية بها منذ دخوله المدينة المنورة، إذ قام بمؤاخاة الأنصار مع المهاجرين، وفهم المسلمون المقصد من ذلك؛ فتقاسموا الممتلكات والأموال^(٤).

ومن ذلك -في التاريخ- ما أخبر به أحد الصحابة النبي صلى الله عليه وآله وسلم من حبه لرجل هناك؛ فطلب منه النبي صلى الله عليه وآله وسلم الذهاب إليه وإخباره أنه أحبه في الله، فرد الرجل عليه: أحبك الله الذي أحببتي فيه، فقد سعى لنشر الأخوة وإفشائها بين المسلمين لدعم أسس المجتمع المتكافل والمتحاب، والذي تجمع روابط قوية، وذلك تصديقاً بقوله صلى الله عليه وآله وسلم "مثل المؤمنين في توادهم وتراحمهم كمثل الجسد إذا اشتكى منه عضو تداعى له سائر الجسد بالحمى والسهر"^(٥).

(١) الأنعام ٤٤.

(٢) ينظر: محسن عبد الحميد، الإسلام والتنمية البشرية، الدار العالمية للكتاب الإسلامي، سلسلة قضايا الفكر الإسلامي، الرياض، ١٩٩٥، ص ٣٤.

(٣) الحجرات ١٠.

(٤) ينظر: عائض بن عبد الله القرني، مجتمع المثل، دار ابن حزم للطباعة والنشر، بيروت، الطبعة الثانية، ٢٠٠٢، ص ٤٥.

(٥) أحمد بن علي بن حجر العسقلاني الشافعي، فتح الباري بشرح صحيح البخاري، دار المعرفة، بيروت، ١٣٧٩ هـ، ص ٤٦.



فالإسلام يسعى لربط الأفراد والجماعات مع الإيمان المعتمد على العلاقات الأخوية الراقية في أسمى معانيها، فمجتمع خال من الأخوة لا بد له من أن يتفكك وينهار، لحاجته للمحبة وفقدانه للتراحم والتسامح وانتشار إثثار الذات والاستغلال بين الناس^(١).

والدين هو معيار أساسي لاختيار شريك الحياة في الإسلام، يقول تعالى: "ولا تنكحوا المشركات حتى يؤمن ولأمة مؤمنة خير من مشركة ولو أعجبتكم ولا تنكحوا المشركين حتى يؤمنوا ولعبد مؤمن خير من مشرك ولو أعجبكم أولئك يدعون إلى النار والله يدعو إلى الجنة والمغفرة بإذنه ويبين آياته للناس لعلهم يتذكرون"^(٢). ومن التحولات الاجتماعية في مجتمعاتنا المعاصرة هو عدم الاقتداء بكتاب الله تعالى وسنة نبيه الكريم في مسائل كثيرة ومنها عدم التكافل الاجتماعي الذي كان موجوداً وبارزاً في زمن الرعي الأول، فالإسلام ركز اهتمامه على بناء مجتمع متكامل، وحشد لتحقيق ذلك عدداً من النصوص القرآنية والأحاديث النبوية، وهو لا يقتصر على نفع مادي بل يتعداه إلى جميع الحاجات المادية والمعنوية والفكرية، لضمان حقوق الأفراد والجماعات داخله^(٣).

ومن التحولات التمييز العرقي، على أساس الجنس أو العرق أو اللون أو اللغة، وقد عمد الإسلام - في منظومته الاجتماعية - على إلغائه بين البشر؛ فالناس كلهم سواسية، لا فضل لمخلوق على آخر إلا بالتقوى، فالتعايش مع الآخر من مميزات الدين الإسلامي، ومفهوم التعايش والتسامح ليس غريباً، بل هو ركيزة من الركائز التي دعا إليها الإسلام بدعوته لنبد التفرقة والدعوة إلى التسامح.

"ومن أخطر الآثار الاجتماعية التي ترتبت على سياسة الانفتاح الاقتصادي تلك المتعلقة بنظام القيم السائد في المجتمع، فالانفتاح الاقتصادي أحدث العديد من التغييرات في النسق القيمي للمجتمع، وأهم هذه

(١) ينظر: عائض بن عبد الله القرني، مجتمع المثل، ص ٤٥.

(٢) البقرة ٢٢١.

(٣) ينظر: قصي رياض كنعان، السمات الثقافية للمجتمع الإسلامي، دراسة في الأنثروبولوجيا الثقافية، مجلة كلية العلوم الإسلامية، العدد ١٥/١، المجلد الثامن، ٢٠١٤، ص ١٧.



التغيرات نمو رأسمالية الانفتاح غير المنتجة، ونفوذها المتزايد اجتماعياً واقتصادياً، وعدم تحقيق العدل الاجتماعي، وما نتج عنه من تدهور في أوضاع الطبقة الدنيا والوسطى في المجتمع الاجتماعي^(١).

ومن أهم التحولات الاجتماعية في بعض الدول العربية ومنها على وجه الخصوص مصر مؤخراً، ومما أثر على الشخصية المصرية تراجع دور الدولة الاجتماعي عن طريق الخصخصة، وقيام صورة ٢٥ يناير عام ٢٠١١، فقد أطاحت بحكم مبارك. فقامت شرائح مجتمعية تتبنى الاحتجاج والاضطراب للتعبير عن مطالبها سواء بزيادة الأجور أو تثبيت العمال المؤقتين. كما انعكست هذه التحولات على الشخصية المصرية، بتمثل وظهور حركات احتجاجية كحركة كفاية وحركة شباب ٦ أبريل وكلنا خالد سعيد التي طرحت قضايا ترتبط بالإصلاح السياسي والاجتماعي، وساهمت في تسييس الشباب والعمال والموظفين^(٢).

إن سمات الشخصية تغيرت بشكل كبير بعد ثورة ٢٥ يناير، فاختفت سمات مثل الخوف والسلبيية والعجز عن المطالبة بالحقوق، وظهرت سمات مثل الإيجابية والفعالية والتصميم على الحصول على الحقوق المسلموة، وإن كان ارتبط بهذا التغير أيضاً العديد من الجوانب السلبية مثل لجوء بعض الطوائف إلى العنف والقتل والحرق والتدمير للحصول على مطالبها^(٣).

وللمثقف مكانة مهمة في المجتمع، فالوطن العربي اليوم أكثر حاجة حتى ينتج خطاباً فكرياً يمكنه من تأسيس هوية جامعة، وهذا يجعل المثقفين فاعلين في عملية التوجيه والإصلاح، مما أثر على المشهد السياسي فتتحقق العدالة والتغيير والمساواة وترسيخ الديمقراطية^(٤).

أما في سوريا فقد اتبعت طريقة الضمان في الزراعة، وهي تطوير لطرقها بعوامل متعددة، وقد تطورت بشكل تدريجي في الريف السوري، وهناك أنواع أخرى للمزراعة كالمغارسة، وهذه الطرق هي " نتيجة منطقية

(١) عبد المجيد محمد سعيد عبد المجيد، التحولات الاجتماعية والسياسية وسمات الشخصية المصرية، صفحة ٣٧٦.

(٢) دينا شحاتة، عودة السياسة، الحركات الاحتجاجية الجديدة في مصر، صفحة ١١.

(٣) عبد المجيد محمد سعيد عبد المجيد، التحولات الاجتماعية والسياسية وسمات الشخصية المصرية، صفحة ٣٧٩.

(٤) كلالع شريفة، النخب المثقفة والتحولات الاجتماعية والسياسية في الوطن العربي بعد الربيع الديمقراطي، أية أدوار وأية فاعلية؟، مجلة مقاربات، مؤسسة مقاربات للنشر والصناعات الثقافية واستراتيجيات التواصل، العدد الواحد والأربعين، ٢٠٢٠، صفحة ١٦٠.



للظروف التاريخية التي مرَّ بها القطر العربي السوري وبشكل خاص ملكية الأرض. ولقد كانت هذه الأشكال تتوازن تقريباً مع طابع الملكية في كل محافظة كمستوى أول، ومع الطابع الاجتماعي للملاك الكبار من حيث اعتمادهم على الزراعة والصناعة أو الاثنين معاً كمستوى ثان، ومع الطابع العام للسلطة السياسية إذ كانت هذه السلطة ولزمن طويل تقوم بدولة الأرض كمستوى ثالث^(١).

وفي الجزائر سجلت هذه الدولة محاولات مهمة منذ أكتوبر ١٩٨٨، وقد أسهمت تلك المحاولات بتغييرات عميقة وجذرية مسّت الاقتصاد والعلاقات الاجتماعية، والمؤسسات الثقافية، وكان للجانب السياسي أوضح التأثير به^(٢).

“ لهذا نجد أن التحولات التي كان موضوعاً لها الحقل السياسي بعد أحداث أكتوبر ١٩٨٨، كان له وقعاً على سيروية الحركية الاجتماعية، خاصة لما أخذ الوضع يتطور بصورة كبيرة عندما بدأ النظام السياسي يتحرك في كل الاتجاهات وبدا فاقداً السند الشعبي بسبب التناقضات التي كانت تميزه والتي أدت إلى تراجع شرعيته التاريخية^(٣).”

بعد ذلك جاءت مرحلة عودة المسار الانتخابي وقد عده النظام “ كجزء من الحل السياسي وبداية حل أزمة الشرعية والمؤسسات. فالفرضية التي يمكن الانطلاق منها فيما يتعلق بهذه الانتخابات أنها تهدف إلى إعادة تشكيل الخارطة السياسية الجزائرية بعد التجربة التي عاشتها الجزائر من جراء فشل الانتخابات التشريعية لديسمبر ١٩٩١. فالهدف من هذه الانتخابات هو الاستمرار في العملية الانتقالية التي شنها النظام السياسي بعد أحداث أكتوبر في ظرف جديد وميزان قوى سياسي مختلف عن ذلك الذي كان سائداً في بداية التسعينات لصالح النظام هذه المرة^(٤).”

(١) عز الدين دياب، التحولات الاقتصادية والاجتماعية في الريف السوري ومهام التعبئة السياسية، جامعة تونس الأولى، تونس، ١٩٨٨، صفحة ٥١.

(٢) طبال نعيمة، واقع التحولات السياسية لجزائر التسعينيات، مركز البصيرة للبحوث والاستشارات والخدمات التعليمية، العدد الثالث، ٢٠١٠، صفحة ١٢٣.

(٣) طبال نعيمة، واقع التحولات السياسية لجزائر التسعينيات، مرجع سابق، صفحة ١٢٣.

(٤) عبد الناصر جابي، الانتخابات، الدولة والمجتمع، دار القصة للنشر، الجزائر، ١٩٩٩، صفحة ١٥٨.



لقد عرف النسق السياسي في الجزائر تحولات متعددة اتسمت بالاتساع والاضطراب وكثرة الأحداث، مما سبب دخولا في أزمة أكثر من الخروج منها، لأن ذلك جعل البلاد تدخل دائرة من العنف المسلح والسياسي الذي جعل الجزائر مهددة دامية لغياب تمثيل شرعي سياسي فيها^(١). وليس الحال يبعد عن ذلك في العراق واليمن وليبيا وغيرها من الدول العربية .

المطلب الثاني: موقف الشريعة الإسلامية من التحولات الاجتماعية.

تتضمن آليات تفاعل الشريعة الإسلامية مع التحولات المجتمعية العديد من الأساليب والوسائل التي يتم من خلالها توجيه وتطبيق الشريعة في إطار المجتمعات المتغيرة. وتشمل هذه الآليات الإجماع والاستنباط الفقهي والتأويل والجمع بين المصالح الشرعية وغيرها من الوسائل المتاحة. هذه الآليات تساهم في تكييف الشريعة الإسلامية مع التحولات الاجتماعية وضمان استمرارية تطبيقها بصورة مناسبة.

لقد كان للشريعة الإسلامية دور مهم في ضبط سلوك الأفراد والجماعات، وقد عملت على ترسيخ الضبط في نفس المسلم عن طريق التزامه الداخلي والعمل على إحياء ضميره حتى يصبح له أثر، والدين بوصفه شكلاً أساسياً من أشكال الضبط الاجتماعي لا بد أن يحقق هذا الأثر بفاعلية كبيرة، وما تمر به الأمة الإسلامية اليوم يزيد من ضرورة الاهتمام به، فجميع أشكال الضبط الأخرى تتولد من الدين الإسلامي وتعاليمه^(٢).

فوظيفة ضبط المجتمع هي وظيفة ثنائية في الإسلام لأنها تعنى بتحديد السلوكيات، وإرشاد نسبة إلى الطريق الصحيح للوقاية من الانحراف الذي يظهر في جميع المجتمعات^(٣).

والشريعة الإسلامية نجحت في إرساء تلك العلاقة بين الفرد وأقرانه عن طريق ممارسة وسائل تؤدي إلى الارتقاء بالسلوك الإنساني بحيث يخلو من الاضطراب والوسوسة والصراعات التي تفضي إلى فقدان الاتزان^(٤).

(١) نعيمة طبال، واقع التحولات السياسية لجزائر التسعينيات، صفحة ١٤٠.

(٢) ينظر: عبد الودود مكروم، الطبيعة الإنسانية في الإسلام، مدخل لدراسة الشخصية الإنسانية، مجلة كلية التربية، جامعة المنصورة، العدد السابع والعشرون، يناير ١٩٩٥، ص ١٢٢.

(٣) ينظر: محمد سعيد البوطي، الإسلام ملاذ كل المجتمعات، دار الفكر المعاصر، بيروت، الطبعة الثانية، ١٩٩٣، ص ٩٦.

(٤) ينظر: ماجد عرسان الكيلاني، مقومات الشخصية المسلمة أو الإنسان الصالح، مؤسسة الريان، السعودية، ١٩٩٦، ص ١٩.



من هنا نجد أنّ "حصر القيم الإسلامية وعطائها الحضاري بفترة تاريخية معينة يتنافى أصلاً مع خلودها". إن هدف الإسلام الأول بناء شخصية متوازنة اجتماعية للمسلم، فالنفس الإنسانية وتركبتها من أهم الأمور التي عيّنت بها الشريعة في الإسلام. يقول تعالى: "نفس وما سواها فأطهّرها فجورها وتقواها قد أفلح من زكّاها وقد خاب من دساها"^(١).

والتركية بمظاهرها السلوكية في الشخصية المسلمة هي نتاج الإيمان، وما يترتب عليه من صدق العبودية لله سبحانه وتعالى، وتناسق مهارات التفكير مع تطبيقات الجوارح وانفعالات الشعور التزاماً بأوامر الله تعالى والعمل بشريعته وإصابة الحق والصواب في كل ميادين العبادة والعمل^(٢)، فالتركية في مفهومها الشامل تتضمن بعدين هما: تركية النفس وتركية العقل^(٣).

يشكل الدين في مختلف العصور المحرك الأساسي للمجتمعات البشرية، ومن دونه لا يمكن لهذه المجتمعات أن تستقرّ، فالدين يشكّل النافذة التي من خلالها يتم تفسير الكثير من الظواهر الوجودية، وتنظيم العلاقات الاجتماعية فالعلاقة بين الدين والمجتمع هي علاقة متبادلة، "حيث يصبح الاثنان وجهين لعملة واحدة، تأكيداً لذلك أنّه إذا كان المجتمع له وجوده الماديّ، الذي يجسّد معاني الدين، فإنّ الدين له وجوده المعنوي المجرد الذي يسعى إلى تشكيل التنظيم الاجتماعي للمجتمع، وحينما نؤكد حاجة المجتمع إلى الدين فإننا بذلك نطلب التقاء المعنوي المجرد مع الواقع المتجسد في وحدة واحدة"^(٤).

وبناءً على ذلك يمكننا أن نؤكد، على أنّ المجتمع يستمد وجوده من المعتقدات الدينية، التي تتولى شرح قضايا مختلفة وتفسيرها، ولا سيما تلك القضايا الغيبية المتعلقة بالموت والفناء، ومن هذه النقطة يكتسب الدين بعده المؤثر في أفكار الناس وعقائدهم وتقاليدهم، ويلعب دوراً مهماً في مختلف الجوانب الثقافية والاجتماعية والسياسية، فالدين هو جزء لا يتجزأ من هوية الإنسان، ومن خلاله يتم تحديد القيم الأخلاقية

(١) الشمس ٧، ١٠.

(٢) مروان إبراهيم، منظومة القيم الإسلامية كما تحدت في القرآن الكريم والسنة الشريفة، مجلة دراسات، المجلد الثاني والعشرين، العدد السادس، عمان، ١٩٩٥، ص ٧٣.

(٣) أمينة أحمد حسن، نظرية التربية في القرآن وتطبيقاتها في عهد الرسول عليه الصلاة والسلام، دار المعارف، القاهرة، ١٩٨٥، ص ٢٠٣.

(٤) ليلى، علي، الدين والحاجة الى التماسك الاجتماعي، عالم الفكر، الكويت، عدد ٣، ٢٠١٢، ص ٤٤.



للمجتمع، والمعايير التي يتم من خلالها الحكم على الناس كما أنّ الدين هو الفضيلة الأساسية لعملية التنشئة الاجتماعية.

ومن غير قيم الدين القائمة على الأخلاق أو بعيداً عن النظام، فإنّ الإنسان لن يجد ما يكبح رغباته الذاتية الداخلية والخارجية، وسيشكل ذلك بالطبع مصدر الفوضى والنزاع والصراع، وانطلاقاً من ذلك يترى الطفل على أنّ يتعلم تلك القيم، ويخضع لها لأنّ خضوعه للمنظومة الدينية يعني خضوعه للنظام والمعايير الأخلاقية، والدين في هذه النقطة ليس استلاباً لكيثونة الفرد بل هو تنمية إحساسه المنظم بالعدالة والنظام.

فالدين هو الذي يعلم الناشئ القواعد السلوكية ومفهوم السلطة، ومع ذلك فإنّ سلطة الدين لا تأتي من حقه في العقاب أو الجزاء ؛ لأنّ العقاب ليس له صفة أخلاقها إن لم يكن عادلاً، وهذا يعني بأنّ السلطة التي تنزل العقاب هي شرعية، بمدى ما تكون عادلة، ولعل المعنى اللغوي لكلمة (الدين) في اللغة العربية تشير الى ذلك : فكلمة دين تشير الى المحاسبة أي مواجهة الله يوم الحساب أو يوم الدينونة، أو المحاسبة تجاه المجتمع بفاعلية أصحاب السيرة الصالحة والشأن الحسن، ولذا يسمى الله الديان، كما أنّها تسمية للحاكم أو القاضي^(١)، فإذا كان الدين يحقق للفرد الطمأنينة، فإن الدين بالنسبة الى المجتمع هو الدرع الحامي، فالحياة البشرية لا يمكنها أن تقوم إلا إذا أُشيدت على دعائم قوية، من التعاون بين أفرادها، ولا يتم هذا التعاون إلا عن طريق نظام معين يحدّد واجبات الأفراد ويكفل حقوقها.

نستخلص من ذلك أنّ وظيفة الدين تكمن في قدرته على الحفاظ على تكامل المجتمع واستقراره، بحيث يمكننا أن نتعرف على ذلك وفق مظاهر مختلفة، لعلّ أهم هذه المظاهر هو إسهام الدين في ترسيخ التماسك الاجتماعي، ولا سيّما في الاحتفالات، التي تعبّر عن حاجة المجتمع إلى جملة من العواطف التي تعيد تأكيد الانتماء إلى منظومة دينية، وذلك بصورة دورية بحيث تؤكد هذه العواطف وحدته وتماسكه وتمنحه هويته، وذلك لن يتحقق إلا عن طريق الاجتماعات الطقوسية الاحتفالية، التي تعيد تأكيد عواطفهم المشتركة، فليس

(١) حليم بركات، المجتمع العربي في القرن العشرين بحث في تغيير الأحوال والعلاقات، مركز دراسات الوحدة العربية، ط ١، ٢٠٠٠، ص ٤٢٩.



هناك مجتمع حديث أو قديم يمكن أن يستمر من دون مجموعة من الطقوس المشتركة، التي تغذي التماسك بين أفرادها^(١).

في الواقع تبدأ عملية تكوين الهوية الدينية منذ الطفولة، بناءً على عوامل ليس للإنسان دور فيها، وهو موجود في بيئة ما، داخل أسرة ما، ثم تنمو هذه الهوية الدينية بفعل عوامل ذاتية، تسهم في بلورتها، ويتمثل ذلك في درجة الإيمان والالتزام بتأدية الشعائر، وفي درجة الالتزام بثوابت الدين في الممارسة العملية للحياة اليومية، ومن ثم في درجة التشدد في توظيف الدين في مختلف مجالات الحياة^(٢).

ولعل هذه الهوية الدينية تتعرض لمأزق عندما يدخل الفرد في علاقه اجتماعيه مع مجتمعات يختلفون عنه في دينه، وبشكل عام يمكن القول: إن الدين يلعب دوراً هاماً في تشكيل التفاعل الاجتماعي في المجتمعات، وقد يؤدي الى خلق بيئة اجتماعيه إيجابية ومتعاونة ويمكن أن يؤدي إلى التشرد، فالمعتقدات والممارسات الدينية من شأنها تسبب التوتر والصراع^(٣).

فالدين يعزز الاستقرار الاجتماعي، من جهة، ولكنه من جهة أخرى يشجع على الحفاظ على العادات والتقاليد الاجتماعية السائدة، ويوجه تصرفات الإنسان، وإذا كانت تعاليم الدين تحرص على تنمية الفرد روحياً فإنها تحرص أيضاً على تنمية قدرته على التفكير، بغية مساعدته على الوصول إلى المفاهيم الأساسية التي يحتاجها.

(١) ينظر: جندر، انطوني، علم الاجتماع، ترجمة: فايز الصباغ، المنظمة العربية للترجمة مؤسسه الترجمان، ط ٤، ٢٠٠٥، ص ٥٧٣.

(٢) فيغرسهاوس، رولف، التبر، مصطفى عمر، دور الدين في المجتمع، دار الفكر، دمشق، ٢٠١١، ص ٣٤.

(٣) ليلة، علي، الدين والحاجة إلى التماسك الاجتماعي، ص ٨١.



الخلاصة

- التحول سمة أساسية في الحياة وضرورة حياة الفرد والجماعة.
- هناك مفاهيم كثيرة تعبر عن مفهوم التحول السياسي لكنها لا تحيط بجوانبه كلها.
- كان الدين - وما زال على مر العصور - المحرك الأساسي للمجتمعات البشرية، وبوجوده تستطيع الاستقرار.
- العلاقة بين الدين والمجتمع علاقة تبادلية تكاملية ، فلا يمكن لمجتمع أن يتحقق مطالبه من غير الدين.
- الدين والسياسة يلتقيان في جانب ويختلفان في جوانب أخرى، والدين هو من يهذب تلك الجوانب الخلافية.
- كان لظهور الإسلام دور بارز في وجود تحولات سياسية متعددة.
- كان لظهور الإسلام أثر واضح في تغيير أغلب نظم المجتمع العربي.
- التحولات لامست جميع المجالات الحياتية.
- هناك تغييرات هدفت لوأد العادات البالية وطرح مفهوم الإصلاح الديني والاجتماعي بديلاً عنها ، لكنها كانت على طرفي نقيض فأحدثت زعزعة دينية لدى الأفراد ؛ بسبب نقل صورة مزيفة عن الإسلام .
- تعد الشريعة الإسلامية انقلاًباً سياسياً واجتماعياً ودينياً، له آثاره الإيجابية على الأفراد والجماعات.



المصادر والمراجع

القرآن الكريم .

١. ابن حزم الظاهري، الإحكام في أصول الأحكام، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان.
٢. ابن خلدون، عبد الرحمن، المقدمة دار الفكر، لبنان .
٣. ابن منظور، معجم لسان العرب، دار صادر بيروت.
٤. أحمد بن علي بن حجر العسقلاني الشافعي، فتح الباري بشرح صحيح البخاري، دار المعرفة، بيروت، ١٣٧٩هـ.
٥. اسماعيل، سيف الدين عبد الفتاح، في النظرية السياسية من منظور إسلامي، المعهد العالمي للفكر الإسلامي في القاهرة، مصر، ١٩٩٨.
٦. الحضري، محمد، تاريخ التشريع الإسلامي، المكتبة التجارية الكبرى، مصر، ط ٩، ١٩٧٠.
٧. أمينة أحمد حسن، نظرية التربية في القرآن وتطبيقاتها في عهد الرسول عليه الصلاة والسلام، دار المعارف، القاهرة، ١٩٨٥.
٨. بدوي، أحمد، معجم العلوم الاجتماعية، مكتبة لبنان، بيروت، ١٩٧٨.
٩. البكري، عبد الباقي، المدخل لدراسة القانون والشريعة الإسلامية، دار الآداب، النجف.
١٠. التهانوي، محمد علي بن علي بن محمد، (المتوفى ١١٥٨ هـ) كشف اصطلاحات الفنون، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان.
١١. الجبوري، ساجر ناصر حمد، التسريع الإسلامي والغزو القانوني العربي للبلاد الإسلامية، دار الكتب العلمية، بيروت، ط ١، ٢٠٠٥.
١٢. جندر، انطوني، علم الاجتماع، ترجمة: فايز الصباغ، المنظمة العربية للترجمة مؤسسة الترجمان، ط ٤.
١٣. الجرجاني، علي، التعريفات، مكتبة لبنان، بيروت، ١٩٨٥.
١٤. جعبوب، منى سالم، قيادة المجتمع نحو التغيير، مركز دراسات الوحدة العربية، لبنان، ٢٠١٠.
١٥. حليم بركات، المجتمع العربي في القرن العشرين بحث في تغيير الأحوال والعلاقات، مركز دراسات الوحدة العربية، ط ١.
١٦. خضو، يوسف، التغيير الاجتماعي بين النظرية والتطبيق جامعة دمشق، ط ١، ١٩٩٤.
١٧. خلف، عبد الجواد، التشريع الإسلامي، جذوره الحضارية، وأدواته التاريخية، دار البيان، ط ١، ٢٠٠٣.
١٨. دائقان، جان ماري، علم السياسة، ترجمة: محمد عرب صايلا، بيروت، المؤسسة العربية للدراسات والنشر والتوزيع، ١٩٩٧.
١٩. دراز، رمزي محمد، خصوصية النظام السياسي في الاسلام، دار المطبوعات الجامعية، الإسكندرية.
٢٠. ديفيد هرست، التحول الديمقراطي في إيران، في مجموعة باحثين، الإسلام السياسي وآفاق الديمقراطية في العالم الإسلامي.
٢١. رشيد مقتدر، الإدماج السياسي للقوى الإسلامية بالمغرب.
٢٢. زراقط، عبد المجيد، الشعر الأموي بين الفن والسلطان، دار الباحث، بيروت، لبنان، ط ١.



٢٣. زيدان، عبد الكريم، المدخل لدراسة الشريعة الإسلامية، مطبعة العاني، ط ٤، ١٩٦٩.
٢٤. الزين سميح عاطف، تفسير مفردات ألفاظ القرآن الكريم، مجمع البيان، دار الكتاب اللبناني، بيروت، ط ٢، ١٩٩٤.
٢٥. شلتوت، محمد، الإسلام عقيدة وشريعة، دار القلم، القاهرة، د.ت.
٢٦. طارق عبد الحافظ الزبيدي وتغريد حنون علي، فكر حركات الإسلام السياسي، دراسة في المقومات والمعوقات، مجلة العلوم السياسية، جامعة بغداد، ١٩٨٧.
٢٧. طارق عبد الحافظ الزبيدي، تغريد حنون علي، فكر حركات الإسلام السياسي.
٢٨. التنوي، محمد عمر، التغير الاجتماعي، منشأة المعارف، الإسكندرية، ١٩٩٦.
٢٩. عائض بن عبد الله القرني، مجتمع المثل، دار ابن حزم للطباعة والنشر، بيروت، الطبعة الثانية، ٢٠٠٣.
٣٠. عبد الودود مكروم، الطبيعة الإنسانية في الإسلام، مدخل لدراسة الشخصية الإنسانية، مجلة كلية التربية، جامعة المنصورة، العدد السابع والعشرون، يناير ١٩٩٥.
٣١. عبد الشافي، عصام، الثورة والبناء الحضاري عند ابن جني، المعهد المصري للدراسات السياسية والاستراتيجية.
٣٢. علي عباس مراد، الخطاب السياسي الإسلامي وإشكالية المواجهة بين الشورى والديمقراطية، مجلة العلوم السياسية، السنة الثامنة عشر، العدد الخامس والثلاثون، جامعة بغداد، ٢٠٠٧.
٣٣. فؤاد عبد الله، ثناء، الإصلاح السياسي.... خبرات عربية، المجلة العربية للعلوم السياسية، مركز دراسات الوحدة العربية، عدد ١٣، خريف ٢٠١٦.
٣٤. فيغرس هاوس، رولف، التير، مصطفى عمر، دور الدين في المجتمع، دار الفكر، دمشق.
٣٥. القطان، مناع خليل، تاريخ التشريع الإسلامي، القاهرة، مكتبة وهبة، ط ٤، ٢٠١١.
٣٦. القرضاوي، يوسف، الدين والسياسة تأصيل وردّ شبهات، المجلس الأوروبي للإفتاء والبحوث، دبلن، ٢٠٠٧.
٣٧. قصي رياض كنعان، السمات الثقافية للمجتمع الإسلامي، دراسة في الأنثروبولوجية الثقافية، مجلة كلية العلوم الإسلامية، العدد ١٥/١، المجلد الثامن، ٢٠١٤.
٣٨. كصاي، همام، ظاهرة الإسلام السياسة من الدين إلى العولمة، دار الخليج العربي، ط ١، ٢٠٢١.
٣٩. لهر بوارضي، جدلية الدين والسياسة وثنائية التداخل والتصادم، المجلة العلمية لجامعة الجزائر ٣، العدد التاسع، ديسمبر ٢٠١٧.
٤٠. ليلي، علي، الدين والحاجة إلى التماسك الاجتماعي.
٤١. ماجد عرسان الكيلاني، مقومات الشخصية المسلمة أو الإنسان الصالح، مؤسسة الريان، السعودية، ١٩٩٦.
٤٢. الماوردي، أبو الحسن، الأحكام السلطانية والولايات الدينية، مكتبة مدبولي، القاهرة، ط ٣، ١٩٧٣.



٤٣. متين شريف أوغلو، جدلية الدين والسياسة في الدولة العثمانية وانعكاساتها على تجربتها الدستورية، مجلة جامعة ماردين، العدد السابع عشر، ٢٠٢١.
٤٤. مجموعة من المؤلفين، علم الصراع، ترجمة: أحمد إبراهيم استنبولي، اتحاد الكتاب العرب، ٢٠١٣.
٤٥. مجموعة باحثين، التحولات في الحركات الإسلامية، مركز الجزيرة للدراسات ندوة دراسية بالعاصمة القطرية الدوحة
يومي ٢٤ و ٢٥ سبتمبر/أيلول ٢٠١٦،
<https://studies.aljazeera.net/ar/events/2016/06/6-160615084449052.html>
٤٦. محسن عبد الحميد، الإسلام والتنمية البشرية، الدار العالمية للكتاب الإسلامي، سلسلة قضايا الفكر الإسلامي، الرياض، ١٩٩٥.
٤٧. محمد أبو رمان، ما بعد الإسلام السياسي مرحلة جديدة أم أوهام أيديولوجية، مؤسسة فريدريش إيبتر، المملكة الأردنية الهاشمية، عمان، ٢٠١٨.
٤٨. محمد سعيد البوطي، الإسلام ملاذ كل المجتمعات، دار الفكر المعاصر، بيروت، الطبعة الثانية، ١٩٩٣.
٤٩. محمد السيد سعيد، الإسلام والدولة والسياسة.. جدلية الفصل والوصل، موقع مركز القاهرة لحقوق الإنسان،
/ <https://cihrs.org>
٥٠. محمد عمارة، الإسلام وأصول الحكم، علي عبد الرزاق، دراسة ووثائق المؤسسة العربية للنشر، ٢٠٠٠.
٥١. محمد عمر أحمد أبو عنزة، واقع إشكالية الهوية العربية: بين الأطروحات القومية والإسلامية، إشراف: غازي الربابعة، رسالة ماجستير، جامعة الشرق الأوسط، ٢٠١١.
٥٢. مروان إبراهيم، منظومة القيم الإسلامية كما تحدت في القرآن الكريم والسنة الشريفة، مجلة دراسات، المجلد الثاني والعشرين، العدد السادس، عمان، ١٩٩٥.
٥٣. مصطفى، إبراهيم، وآخرون، المعجم الوسيط، مكتبة النوي، دمشق، ط٣، مادة شرع.
٥٤. معوض، علي محمد، عبد الموجود، عادل أحمد، تاريخ التشريع الإسلامي، دراسات في التسريع وتطوره ورجاله، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان.
٥٥. مينو، جان، مدخل إلى علم السياسة، ترجمة يونس، جورج، منشورات عويدات، بيروت، ١٩٧٣.
٥٦. هوارى، عادل مختار، التغير الاجتماعي والتنمية في الوطن العربي، دار النهضة، بيروت، لبنان، ١٩٩٣.